

مداخلة السيد إدريس الراضي في مناقشة التصريح

الحكومي

بـاسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني أخواتي المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

لابد وقبل أن أعرض عليكم موقف فريق الاتحاد الدستوري
بمجلس المستشارين من البرنامج الحكومي أن أقف وقفة إجلال
وإكرام أمام المجهودات الكبيرة والتضحيات الجسيمة التي قدمتها
وتقدمها كل القوات المسلحة الملكية والدرك والأمن والقوات
المساعدة ورجال الوقاية المدنية لأجل الوحدة الترابية والدفاع عن
السيادة الوطنية وحماية المواطنين في ظل الأمن والاستقرار
تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
معبرا في الوقت ذاته عن تشبث حزب الاتحاد الدستوري بوحدة
الوطن من شماله إلى جنوبه ولن نقبل بالتفريط في أي جزء من
تراب هذه المملكة العريقة.

السادة المستشارين،

تجري مناقشة البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان، في سياق تاريخي-سياسي مختلف عن السياقات التي أحاطت ببرامج الحكومات السابقة، إذا يتميز هذا السياق بانطلاق مسلسل الإصلاحات السياسية العميقة التي أعلنها صاحب الجلالة نصره الله في خطاب تاريخي ليوم 9 مارس 2011، هذه الإصلاحات التي استجابت إلى تطلعات الشعب المغربي لمحاربة الفساد والمفسدين، وقد توج هذا التجاوب في الإقبال الكبير للناخبين على صناديق الاقتراع بالتصويت لفائدة دستور فاتح يوليوز، مما شكل انطلاقة لمسار من التحول الهادئ والإصلاح في إطار الاستقرار، وبفضل هذا الإصلاح الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله المرتكز على الثوابت الراسخة للمغرب بدأنا نستشعر استرجاع الثقة بين المواطن المغربي ومؤسساته وإقبال المغاربة على المشاركة السياسية، التي تكرست في انتخابات 25 نونبر الأخير التي أفرزت خريطة سياسية جديدة.

السيد الرئيس،

إن سياق مناقشة البرنامج الحكومي المعروض علينا، تشكل فعلا لحظة تاريخية، بما حمله الدستور الجديد من ضمانات دستورية وقانونية ومؤسسية لمنح كل الصلاحيات لرئيس الحكومة وللحكومة في تدبير كل الملفات واتخاذ كل الإجراءات بكل استقلالية وتحت مراقبة البرلمان لتدبير الشأن العام، لقد توفرت لهذه الحكومة كل الضمانات الدستورية والقانونية لكي تمتلك الإرادة والإرادة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، كما أن الناخب المغربي منح للحزب الذي يقود الحكومة 107 من مقاعد مجلس النواب وهي أغلبية لم تتوفر لأي حزب مغربي حتى في العهود التي كانت تنعت فيها لإدارة بصنعها للأحزاب والأغليات. فالشارع المغربي لم يعد يقبل التلكوء والاختفاء والاحتماء وراء الأوهام لتبرير الفشل والإخفاقات، إذ لم يعد لديكم الحق في الحديث عند نهاية الولاية لتبرير الفشل، الذي لا نتمناه للمغرب، عن اكراهات عدم انسجام الفريق الحكومي أو معيقات التوافقات السياسية بين الأحزاب المكونة للحكومة وبالأحرى عدم انضباط الأغلبية لتطبيق البرنامج الحكومي الذي سجلناه لدى حكومات ما بعد 1998. (وهذا الشريط لمحفر عياو منو لمغاربة).

لذلك نقول يجب أن تتجح الحكومة ولا مجال للفشل أو تخيب انتظارات الشعب المغربي، أقول ومن منطلق المصلحة الوطنية أننا كلنا مسؤولون على نجاح هذا المشروع الوطني كل من موقعه داخل الأغلبية ومن موقعنا في المعارضة بالتنبيه والتحليل والتقويم والتصحيح واقتراح البدائل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن المهام الموكولة إلى حكومتكم أو الأهداف التي سطرتموها في برنامجكم الحكومي، لم تفاجئنا بجديد ولا تؤشر على القدرة الابتكارية للحكومة، وهذا يتعارض مع رغبة الشعب المغربي الذي صوت لفائدة حزبكم وفق تعاهد قطعتموه على أنفسكم بقيادة التغيير، والقطع مع المراحل السابقة، وما أشرتم إليه في برنامجكم الانتخابي بما يلي: "ونعتقد أن إيقاف هذا المسار أصبح خيارا حتميا لا مفر منه لاسيما في ظل الربيع الديمقراطي فكيف ستوقفون هذا المسار؟ الذي عبرتم عنه "بالسياسات المتبعة التي أدت إلى وضع المغرب على طريق القطيعة بين فقراءه وأغنيائه مع الإضعاف المتزايد للطبقة الوسطى وما يؤدي إلى انتشار للفساد والنهب والريع ومصادمة اختيارات المجتمع

وهويته وتآكل القيم الايجابية فيه، وهو مسار أفضى إلى إنتاج نظام تحكيمي وصل إلى نهايته وأصبح عاجزا عن تمكين بلادنا من موقع ريادي بين الدول" هذا كلامكم السيد رئيس الحكومة في برنامجكم الانتخابي.

كيف ستنفذون السيد رئيس الحكومة وعودكم الانتخابية وأنتم احتضنتم ضمن فريقكم الحكومي مكونات سياسية، مكونات كانت تشكل العصب الرئيسي للحكومات التي وضعت تلك السياسات التي تنوون القطع معها؟ دبرتم السيد الرئيس ملف تشكيل الحكومة بمنطق وصفه الجميع بالتهافت على المناصب واستوزار العائلات وتهميش المرأة ومخالفة روح دستور فاتح يوليو.

السيد الرئيس،

أمام هذه المؤشرات السلبية، انتظرنا برنامجكم الحكومي وتوقعنا بأن الابتكارية ستشفع لكم الهفوات التي أحاطت بتشكيل الأغلبية وهيكله القطاعات الوزارية، لكن بعد قرائتنا لنص البرنامج تبين لنا أن الأهداف المسطرة لا تترجم ابتكارية ولا تحمل جديدا يذكر.

إن الأهداف الخمسة التي أعلنها البرنامج الحكومي ما هي إلا قواعد محددة سلفا في مواد الدستور كما أن الأوراش المفتوحة

لم تأتي بجديد يذكر وما هي في الواقع إلا الأوراش الكبرى التي أعلنها جلالة الملك سابقا كورش الجهوية المتقدمة وتنزيل الدستور واعتماد المقاربة المجالية وإصلاح الإدارة وإصلاح منظومة العدالة، كما أن الأهداف الاقتصادية المعلنة جاءت في سياق مواصلة رهانات سابقكم لبلوغ نمو 5,5% ونحن الآن في حدود 4,5% وكانت حكومة عباس الفاسي تتوقع بلوغ 6% عند نهاية ولايتها التي لم تكتمل، وراهنتم أيضا على تخفيض البطالة إلى 8% ونحن اليوم في 9,5% وقد كانت التزامات حكومة عباس الفاسي تراهن على أقل من 7%.

بالإضافة إلى مخطط المغرب الأخضر في الفلاحة ورؤية 2020 في السياحة، والإصلاح الضريبي وبرامج الطرق والبنيات التحتية واللوجستيكية هذه كلها مشاريع دولية انطلقت منذ سنوات ولا علاقة لهذه الحكومة بها والخطر هو أن البرنامج الحكومي يحتفظ بمشاريع وبرامج لتشغيل العاطلين أثبت التجربة فشلها.

السيد رئيس الحكومة،

لا يقدم البرنامج الحكومي أي جديد ويفتقر إلى الابتكارية، بل هناك استمرار لنفس البرامج والمشاريع التي كانت قائمة لدى الحكومات السابقة حتى ما قبل 1998، بينما كانت انتظارات

الناخبين قوية في تطلع التغيير وفي حكومة قادرة على قيادة التحول في إطار الاستقرار.

إلا أن البرنامج الحكومي لم يقدم تشخيصا دقيقا لنتائج عمل الحكومات السابقة وتحديد إخفاقاتها وبالتالي اقتراح الوسائل والإجراءات.

السيد الرئيس، نحن نعرفكم حق المعرفة خصوصا فريق الاتحاد الدستوري بهذا المجلس لأننا اشتغلنا مع من كان يمثلكم في هذه الغرفة واتخذنا مواقف مشتركة في ملفات كثيرة تستهدف التصدي إلى الفساد أهمها ملف النجاة مدونة السير التي يؤدي الآن المغاربة ثمننا غاليا بسبب تداعياتها، ملف الدكاترة المعطلين كانت فيه الانتقائية مخالفة لدستور، اتخذنا معارك مشتركة اتجاه العديد من القضايا داخل هذه القبة المحترمة خلال ثلاث ولايات متتالية، واليوم يستوقفنا بشكل جدي تدبيركم لمواجهة هذه القضايا علما أن ثلاث أحزاب من الأربعة المكونة للإئتلاف الحالي مسؤولة مباشرة عن ملفات الفساد وسوء التدبير والاختلالات وتمييع الحياة السياسية والإخفاقات في المجالات الاقتصادية وتحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية.

لم نلمس في التصريح الحكومي الإشارات الواضحة إلى
مكامن هذه الاختلالات والبدائل الناجعة التي تقترحون لتجاوزها
أو على الأقل التقليل من حدتها، هنا نطرح السؤال هل شعار:

"صوتنا فرصتنا ضد الفساد والاستبداد"

كان لأغراض انتخابية صرفة أو كان ينم عن رغبة حقيقية في
مواجهة هذه الآفة، إلا أي حد تضمنون السيد رئيس الحكومة
المحترم انخراط شركائكم الثلاث من الحكومات السابقة في إنجاز
وإنجاح هذا الورش الذي يتوقف عليه مستقبل المغرب؟ أم أنكم
دخلتم في صفقة الغرض منها الضغط عليهم لبسط الهيمنة والفكر
الوحيد؟.

السيد الرئيس،

إن رهان المرحلة المقبلة هو التنزيل السليم والديمقراطي
لمقتضيات الدستور والذي مكن المعارضة لأول مرة في تاريخ
المملكة من حقوق وآليات لكي يكون للرأي الآخر حضور في
صياغة القرار السياسي ومراقبة وتقويم التدبير العمومي علما أنه
في الماضي عانيتم معنا من التضييق والتغيب ومصادرة الحق
في إبداء الرأي والتعبير عن المواقف سواء داخل المؤسسات
المنتخبة أو في الواجهة الإعلامية العمومية، لننتقل إلى التهديد
بالملفات أو مراجعات ضريبية انتقائية وملفقة دون أي سند
قانوني، وعلى كل من يرغب في أن يسلم من ذلك أن يصفق

للسياسات القائمة أو يرتمي في أحضان انتماءات سياسية محظوظة.

التساؤل هل سيستمر منطلق فبركة الملفات في عهد حكومتكم الموقرة؟

- كيف ستتعاملون في ظل استمرار هذا الحراك مع الحركات الاحتجاجية علما أن منها ما هو مشروع ومنها ما هو حق أريد به باطل لاعتبارات سياسية وانتخابية تخدم لوبيات معينة؟

- كيف ستتعامل الحكومة مع مجلس المستشارين هل ستسايرون التيار الداعي إلى تقزيمه أم أنكم ستعملون على تقويته من خلال تكثيف حضوركم لجلساته والإنصات لاقتراحات أعضائه على الرغم من أننا نعلم أنك لست بحاجة إلى أصواتنا للحصول على الثقة. إن نظام الثنائية البرلمانية لم يأتي من فراغ وأثبت نجاعته في العديد من التجارب العالمية حيث أن الغرفة الثانية في بعض الديمقراطيات تساهم بشكل حاسم في ضمان استقرار المؤسسات وتحصينها من الموجات السياسية. كما أنها تشكل قيمة مضافة في تدبير الشأن العام.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي وعدتم المغاربة في برنامجكم الانتخابي برفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم والرفع من معاشات التقاعد إلى 1500 درهم وكذلك الرفع من معدل الدخل الفردي إلى مستوى 40% عند نهاية الولاية، غيبتم هذه الأرقام في تصريحكم الحكومي الذي حضرت فيه مجموعة من الإصلاحات التي انطلقت من سنوات ونسوق على سبيل المثال:

1- التعاطي مع معضلة أراضي الجموع، نعلم جيدا بأن

مصالح الإدارة المعنية لديها مخطط مدروس

وجدتموه جاهزا يقسم هذه الأراضي إلى أنواع: 1-

الأراضي المتواجدة بالمدارات الحضرية (2)

الأراضي الخاضعة للتحديد الإداري التي سيتم

تمليكها (3) الأراضي الرعوية (4) الأراضي الغابوية

التي يملك فيها ذوي الحقوق الحق الوهمي،

2- مخطط المغرب الأخضر الذي لعب وسيلعب دورا

كبيرا وكبيرا جدا في امتصاص البطالة وسيساهم في

تحقيق التوازن في ميزان الأداءات،

3- إصلاح النظام الضريبي انطلق منذ ثلاث سنوات،

4- برامج الطاقات المتجددة،

5- مجال التجهيز والطرق القروية والطرق السيارة

والموانئ والسدود،

6- مجال النقل البري أو السككي خصوصا مشروع TGV الذي كنتم ضده والآن ها أنتم تقدمونه ضمن تصريحكم الحكومي ومجالات النقل البحري والجوي،

7- مجال السياحة (رؤية 2020).

السيد الرئيس،

ومن باب المعارضة البناءة والمواطنة والموضوعية نقترح عليكم مناقشة العديد من الأفكار التي سبق وأن طرحناها مع اللذين سبقوكم إلى المسؤولية معبرين عن استعدادنا لإغنائها وتطويرها وفق رؤية الحكومة التي ترأسونها، على سبيل المثال معضلة المقاصة، إفلاس صناديق التقاعد، هذه المداولات موجودة بتقارير هذا المجلس المحترم. ونجدد اقتراحاتنا بضرورة إعادة النصر في نظام المندوبيات السامية وإدماجها في القطاعات الوزارية وخاصة التي تدبر قطاعات اقتصادية حيوية، ونجدد أيضا اقتراحاتنا بتحرير القطاع البنكي لمواجهة احتكار لوبي الأبنك الثمانية المتواجدة حاليا * لا تدخل المخاطرة والمغامرة، والتي كانت وراء فشل عديد من البرامج الحكومية مثل مقاولتين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نوجه لكم أسئلة دقيقة نود الإجابة عنها بنفس الدقة:

(1) راهنتم في البرنامج الانتخابي على 7%° للنمو

وتراجعتم في البرنامج إلى 5,5%° مع العلم أن

عباس الفاسي وصل إلى 4,5%° كيف تفسرون

ذلك؟

(2) التزمتم بتشكيل وزارة للجماعات الترابية تراجعتم

عنها في هيكله الحكومة لماذا؟

(3) تحدثتم في برنامجكم الانتخابي عن توزيع حصص

الجماعات الترابية من الميزانية العامة بقانون

ثم تراجعتم عن ذلك في البرنامج الحكومي على

مستوى مرسوم فقط،

(4) تعهدتم في البرنامج الانتخابي بتوضيح ونشر

الإطار القانوني للأجهزة الأمنية والاستخباراتية

والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام واستعمال

القوة العمومية نلاحظ غياب هذا الالتزام في

البرنامج الحكومي،

(5) لماذا اقتصر التصريح الحكومي على ذكر دولة

واحدة بالإسم هي الصديقة والشقيقة تركيا،

(6) لماذا غاب ملف سبته ومليية عن البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

إن حزب الاتحاد الدستوري يسجل لكم مواقف سياسية في ظل ظروف دقيقة لو طبعها التهور لا قدرة الله، لكنت بلدنا معرضة لمشاكل هي في غنى عنها هذه المواقف التي استحضرت المصلحة العليا للبلاد وتجاوزت المنطق الحزبي الضيق وجعلتكم تتخرطون في شبه إجماع وطني ومن داخل المؤسسات في التأسيس والمساهمة والمشاركة في مسلسل الإصلاح الذي أعطى انطلاقة صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

وفي هذا السياق ندعو نحن في الاتحاد الدستوري ومن هذا المنبر باقي الفعاليات التي لم تتخرط بعد، أن تتخرط في الورش بكل وعي ومسؤولية سواء من موقع النقد والتقويم أو من موقع المساندة من داخل المؤسسات حتى نجنب بلدنا أي نوع من المغامرة أو التراجع إلى الوراء أو الذهاب بها نحو المجهول.

إخواني الأعزاء لن يتأتى ذلك إلا:

(1) بتحمل الحكومة لكامل مسؤوليتها في التنزيل السليم

للدستور،

(2) بانخراط جميع الأحزاب السياسية في مراجعة الذات وإعادة النظر في المواقف والهياكل وطريقة تدبير الاختلاف الداخلي،

(3) بإشعاع ثقافة المواطنة والتربية على حب الوطن والتشبث بالثوابت والانفتاح على كل ما هو إيجابي من أجل استرجاع ثقة المواطن في العمل السياسي وانخراطه في معركة الإصلاح والتنمية مع مراعاة عنصر الزمن السياسي في هذه الفرصة التاريخية.

وفي الأخير أقدم لكم تنازلاً عن 40° من تعويضي الشهري كبرلماني لفائدة ميزانية الدولة، أتمنى من رئيس الحكومة المحترم أن تتخذ الإجراءات لمراجعة الأجور العليا. هذه الرخصة أي لأكريما طاكسي عندها قيمة رمزية في حياتي والآن أنا في غنى عنها أتنازل عليها وأضعها بين أيديكم السيد رئيس الحكومة المحترم وأتمنى أن تتخذوا الإجراءات لنشر لوائح المستفيدين من الرخص والامتيازات بمختلف أنواعها. وفي الختام أطلب من رئيس الحكومة المحترم تطبيق مبدأ من أين لك هذا والله ولي التوفيق.